رد الشهادة وشرط في شهادات الأصل الادمان لا الآنة اذا شرب في السر لا يسقط عدالته لان الادمان
امر آخر ورد الاعلان بل الآنة شرب الخمر ليس كبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه وذلك الادمان
قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لانه هذا ما ثبت بنص قاطع الا ترى انه دوم
على ذلك انتهى وقيد بالشهود للاحتراز عن الشرب للتداوي فانه لا تسقط العدالة لانه فيه للاجتهاد مساغا
ومن يلعب بالطيور او الطنبور او يغني للناس اتفاقا ينبغي للناس ان يسمعوه لانه لو كان لاسماع نفسه حتى
يزيل الوحشة عن نفسه من غير ان يسمع غيره لا بأس به ولا يسقط عدالته في الصحيح او يركب مما يحله ينبغي
ان يستثني منه شرب الخمر الا انه اعتمد على ما ذكر قبل هذا او يدخل الحمام بلا ازار او يأكل الربوا شرط في البسوط
الشهرة بذلك وفي الفتاوى الصغرى الادمان والشهرة او يقارف التطريح او يغلبه الصلوة به او يلعب بالنرد
مجردا اللعب بالتطريح ليس بفسق لان للاجتهاد فيه مساغا بخلاف النرد وقال في الذخيرة من يلعب بالنرد فهو مردود
الشهادة على كل حال او يسوي على الطريق او يأكل فيه او يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم الصحابة
والتابعون والعلماء المجتهدون كابي حنيفة واصحابه رض ولو شهد ابنان ان الاب اوصى الى زيد اي جعله وصيا
في التركة وهو يدعيه صحت الشهادة وانما شرط الدعوى لانه لو انكر لا تقبل الشهادة كشهادة ابني الميت ومدعيه
والموصى لهما ووصيه على الايصاء اي صح شهادة هؤلاء اذا ادعى زيد انه وصي وان شهدا ان اباهما الغايب
وكله بقبض دينه وادعى الوكيل او وجد ردت لانه القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغايب
فلو ثبت ثبت بتهادتهما ولا يمكن ثبوتهما بمكان التهمة بخلاف الايصاء لان القاضي ولاية نصب الوصي
اذا كان طفلا والميت معروف فكفى للقاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين لان يثبت بها شيء فصار كالقرعة
كالشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسق الشاهد ولا يوجب حقا للشرع والعبد بل هو فاسق وكل ربما
او انهم ستروهم انما لا تقبل البينة على الجرح المجرد لانه لا دخل تحت الحكم والبينة انما تقبل على ما يدخل تحت
الحكم وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البينة على عدالته وكونه بعدها فان قلت
اليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن
ذلك للطعن وفي عدالتهم لا لشيوع امر يسقطهم عن حيز القبول ولانكم لم تعدلوا بعد هذا يقبل شهادتهم

ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة يسقط اعتبار التهمة ولم يبق لهم مجال التعديل وتقبل على اقرار المدعي
بفسقهم لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم وعلى انهم عبيد او محدودين في قذف وقذفوا فلان وهو يدعيه
اقر عشر بالخمر ولم يتقادم قال في الكافي لا تقبل الشهادة على انهم شربة الخمر ويقبل على انهم شربوا الخمر ولم يتقادم
او شركاء المدعي اقامة استأجرهم بكذا لها واعطاهم ذلك مما كان لي عنده او اتى صالحتهم على كذا او دفعته
اليهم على ان لا يشهدوا علي وشهدوا فان في هذه الصورة توجب الجرح حقا للشرع او للعبد على الشهود
فيدخل تحت حكم القاضي فتقبل ولو شهد عدل ولم يجرح حتى قال او هبت بعض شهادتي قبل معنى قوله
او هبت اخطأت بنسيان ما كان يحق علي ذكره او بزيادة كانت باطلة وان قال ذلك بعد ما زال عن المجلس
لا تقبل شهادته هذا اذا كان موضع شبهة وان لم يكن موضع شبهة فلا بأس باعادة الكلام وتمثل ان يدع
لفظ الشهادة او اسم المدعي والمدعي عليه ونحو ذلك فان زال عن المجلس بعد ان يكون عدلا او مأمونا
وشرط موافقة الشهادة الدعوى معنى والموافقة بين الشهادتين لفظا ايضا عند وقالا يكفي الموافقة
المعنوية في الثاني ايضا فيرد ان شهد احدهما بالف والآخر بالفين او طلقة وطلقتين وعندهما تقبل على
الاقل اذا ادعى المدعي الاكثر اتفاقا كما قال هذا لانه ان ادعى الاقل بان قال لم اكن الا الالف او سكت عن دعوى المائة
الزيادة لم تقبل شهادة مثبت الزيادة واما ان قال كان اصل حقي الفا ومائة لكني استوفيت المائة او ابرأته
عنها قبلت لتوفيق كطلقة وطلقة ونصف فانه الشهادة مقبولة اتفاقا للاتفاق على الف وعلى الطلقة
لفظا ومعنى والمراد من اتفاق الشهادتين لفظا تطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق
التضمن فالفرق بين الصورة المردودة والمقبولة ظاهر وجهه باهر ولو شهد بالف وقضاها كان
او عن متاع وزال احدهما قضي كذا قبلت بالف ويرد قوله كذا لان شهادة الفرد غير مقبولة الا اذا شهد معه آخر
ولا يشهد من علمه اي يجب عليه ان لا يشهد حتى يقر المدعي عند تقويمه الا دعوى بما قبض كيلا يصير معينا على الظلم
وذكر الطحاوي عن بعض اصحابنا انه لا يقبل وهو قول زفر لان المدعي اذا كذب شاهد القضاء قلنا هذا الزام
في غير المشهود به الاول ومثل لا يمنع القبول ولو شهد لقبل زيد على عمرو وآخران بقتل زيد عمدا وقتا لا يمكنهما ذبحه يقبلان

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)